البيان السياسي لتكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا بمناسبة ذكرى عيد الشهداء ٢٣

تمر علينا الذكرى ٢٣ ليوم الشهداء في البحرين وهي ذكرى مليئة بالحزن واللوعة لكنها أيضا مليئة بالعزيمة والإصرار والصمود أمام غطرسة الطاغوت وعسكرة الدولة. ففي ١٦ ديسمبر ١٩٩٤ تم إطلاق النار من مروحية عسكرية على تظاهرة سلمية في منطقة السنابس في فترة انعقاد قمة مجلس التعاون، وسقط إثر ذلك شهيدين توالى بعدهم سقوط مئات الشهداء قدموا أنفسهم قربانا لدينهم ووطنهم وحقوق شعبهم رغبة في تغيير الواقع للعيش بكرامة وعزة ورفضا للاستبداد والظلم.

وإننا إذ نحتفل بهذه المناسبة نجدد فيها عزمنا على مواصلة ذات الطريق الذي سلكه الشهداء ورسموه بدمائهم، كما نجدد في هذه الذكرى مواقفنا ورسائلنا وهي:

الموقف من القضايا المستجدة

تابع العالم ردود الأفعال الرافضة والغاضبة من القرار الأمريكي بشان اعتبار القدس العربية عاصمة لإسرائيل و بدلا من ابداء الرفض والسماح لجماهير الشعب البحراني لتعبير عن رأيه المتضامن مع فلسطين عملت أجهزة الأمن على التصدي بالعنف لكل المسيرات السلمية التي خرجت في أكثر من ٣٠ منطقة في البحرين ولم يكتفى النظام بمواجهة حراك الداخل وانما ارسل وفدا يمثله لزيارة القدس في تحدى واضح وافلاس داخلي اننا في المعارضة نرفض مثل هذا التطبيع وهذا التهافت غير المنطقي وغير المقبول كما الوفد الذي زار الدس لا يمثل شعب البحرين وانما يمثل النظام الرسمي ويعكس يأسه من اكتساب الشرعية في الداخل ونرى ان هذا الوفد لم يتحرك إلا بطلب من دول الهيمنة في الخليج وهما السعودية والامارات وسعيهم لإعلان التطبيع قبل أي أحد.

في السياق نفسه نؤكد هنا أن استمرار النظام في فرض الحصار على منطقة الدراز وفرض الإقامة الجبرية على اية الله الشيخ عيسى قاسم وحرمانه من حقوقه الأساسية كحق العلاج، يمثل الوجه الوحشي للنظام وتفسح قمة هذا الهرم من المسؤوليات الأخلاقية عبر اتباع سياسة العقاب الجماعي وعبر انتهاك مواثيق وصكوك حقوق الإنسان التي وقع عليها سابقا.

الموقف من الديمقراطية الكاملة

ترى قوى المعارضة في بريطانيا أن الوصول لبناء ديمقراطية كاملة وحقيقة في البحرين هو هدف أساسي للحراك والنضال السياسي وان النظام في البحرين رفض ولا يزال يرفض كل دعوات التحول الديمقراطي مكتفيا بإطلاق الشعارات والوعود الفارغة والعقيمة والكاذبة. وان كل جولات الحوار التي دخلتها قوى المعارضة كانت تصل لجدار سميك من الرفض والتنصل من الاستحقاقات الديمقراطية الحقيقة وكان النظام يكتفي بعروض سطحية وإغراءات سياسية ومالية للمشاركين في الحوارات التي عقدت طوال الفترات الماضية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن النظام في البحرين قد اتخذت مسار تصفية قوى المعارضة وتكميم الأفواه والانتقام من الناشطين كخيار بديل عن الديمقراطية حيث وسعت السلطات من هجمتها على قيادات المعارضة وعلماء الدين والناشطين الحقوقيين واستبدلت المؤسسات السياسية الديمقراطية بغرف الموت في مباني المراكز الأمنية. وكان آخر استهداف سياسي هو توجيه تهمة الخيانة والتخابر مع جهات خارجية للشيخ علي سلمان وقياديين في الوفاق على خلفية المبادرة الامريكية القطرية ضمن المفاوضات التي كانت جارية بمعرفة النظام البحريني والنظام السعودي.

إن رؤيتنا للديمقراطية الكاملة محورها الحق الأدنى من حقوق الإنسان السياسية التي وقعت عليها حكومة البحرين وهي حق الناس في اختيار من يمثلهم سياسيا واختيار شكل النظام السياسي المناسب لهم من خلال التعاقد الدستوري الشعبي. وأن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها لأنها تمثل تطلعات شعب البحرين وآماله في الخلاص من الاستبداد والدكتاتورية وحكم العائلة المنفرد.

الموقف من سياسة الإفلات من العقاب

وبمناسبة الذكرى ٢٣ ليوم الشهداء في البحرين تؤكد القوى السياسية على قناعتها بأن السبب في ذلك هو سياسة الإفلات من العقاب التي رسخها النظام طوال عقود من الزمن. إن سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء خلال العقدين الأخريين هو دليل على عدم استحقاق النظام السياسي في البحرين صفة الإنسانية لتورطه المباشر في قتل هذا العدد الكبير من المواطنين ومضيه قدما في تثبيت سياسة الإفلات من العقاب من خلال إصدراه لمرسوم ٥٦ لعام ٢٠٠١ الذي حصن قتلة شهداء الانتفاضة الدستورية في تسعينات القرن الماضي من المساءلة القانونية ومنع متعمدا الضحايا من حقهم في الانصاف والعدالة. كما تجاهل هذا النظام كل دعوات الإصلاح السياسي المقبول ورواغ بصورة مكشوفة من اجل التباعد عن توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي ترأسها المرحوم السيد بسيوني.

الموقف من الهيمنة السعودية

بات الجميع يدرك خطورة استمرار السعودية في فرض هيمنتها على شؤون دول الخليج المجاورة لها وتزايد تلك الهيمنة إلى حد التدخل السافر في الشئون الداخلية وفرض الرؤية السعودية كأمر واقع ومن المؤسف أن النظام في البحرين قبل بدخول القوات السعودية للبحرين واحتلالها تحت غطاء قوات درع الجزيرة العربية.

إن استمرار الهيمنة السعودية وتدخلها السافر في شؤون الدول يشكل تهديدا واضحا لكل مطالب الإصلاح والتغيير السلمي والديمقراطي ويكرس الطابع العسكري والأمني في التعامل مع حقوق الإنسان وتطلعات الشعوب. وقد رأي الجميع كيف تحولت الهيمنة السعودية لعنصر توتر وتدمير غير مسبوق في اليمن ثم عبر فرض حصار خانق على قطر وتدخل سافر في احتجاز رئيس الحكومة اللبنانية وإجباره على تقديم استقالته من الرياض.

وفي هذا الصدد تؤكد قوى المعارضة على أن تصل الرسائل التالية للمعنيين وهذه الرسائل هي:

الرسالة الأولى لشعبنا المناضل في الداخل

ان نضالكم وبقائكم صامدين طوال هذه السنوات العجاف أذهل كل المراقبين والمتابعين لقضية البحرين واثبتم قدرة فائقة على الصبر والصمود الاستراتيجي ولم يفلح النظام بكل ما أتوي من قوة في جركم للاقتتال الطائفي أو اللجوء للعنف، مفضلين الاستمرار في السلمية كخيار استراتيجي.

ورسالتنا لكم أيها الشعب العظيم والمقاوم أننا معكم نحمل آلمكم ونتعلم من صبركم ونقبل أيديكم تقديرا واحتراما وعرفانا لكم واعترافا منا بأنكم الأبطال والصامدون والصادقون ونقول لكم أن خيارنا الأمثل في هذه الظروف الصعبة هو المزيد من الصبر الاستراتيجي والصمود في مقاطعة مشاريع النظام ومنها انتخابات ٢٠١٨.

الرسالة الثانية للمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني

نقدر لجميع المنظمات الدولية مواقفها الشريفة والمؤيدة والمساندة لمطالب شعب البحرين ونرى أن هذه المنظمات الدولية هي شريكنا الفاعل في انجاز التحول نحو الديمقراطية الحقيقية وان دورها محوري في كشف مخادعات النظام ومرواغته وتنصله من كل المواثيق والعهود الدولية وهذا يضاعف مسؤولية المنظمات الدولية في أن تنتقل الجهود من حيز التقارير والبيانات إلى حيز اتخاذ القرارات الدولية الرامية لوقف مسلسل الانتهاكات الحقوقية الخطيرة. كما نشيد بمواقف بعض الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب العمال البريطاني الداعية لوقف تسلح دول الاستبداد ومن بينها البحرين والسعودية، ونشكر الحكومات والأحزاب والحركات والشخصيات الصديقة على دعمها ومساندتها المستمرة الصادقة لشعبنا ومطالبه.

الرسالة الثالثة للنظام الحاكم

الرسالة الأهم التي يجب على النظام في البحرين أن يدركها ويفهمها جيدا هي رسالة سمعها من أبناء شعبنا في الداخل وهي ستعجزون ولن نعجز وسنكون أوفياء لشعبنا في الداخل وأن صمود شعبنا في الداخل سيتجلل بالانتصار القريب. ونؤكد هنا أيضا على أن ظلامات أبناء الشعب لن تذهب هدرا ولن تكون ورقة تفاوض في أي وقت من الأوقات وستكون العدالة الانتقالية واضحة وفيصلا بيننا.

الرسالة الرابعة للحكومة البريطانية

ندرك أن الحكومة البريطانية تفضل حجم مصالحها مع النظام وتعتبرها حجرا وركنا في علاقاتها معه. لكننا ندرك أيضا ان العلاقة بين الشعب البريطاني والبحراني أقوى من تلك المصالح وأن الاستمرار في سياسة غض النظر عن تجاوزات النظام يشكل يبعث على القلق من توظيف النظام هذه العلاقة في المضي قدما في انتهاكات حقوق الإنسان يؤثر سلبا على الشعبين. لقد راقبنا موقف الحكومة البريطانية خلال السنوات الماضية من الصراع السياسي في البحرين ولاحظنا ان الحكومة البريطانية قد اتخذت موقف الداعم السياسي والمدافع عن سياسة النظام في البحرين والسعي لتوفير الغطاء السياسي والحقوقي لممارساته في المحافل الدولية بل ان اغلب ردود الحكومة البريطانية على الأسئلة البرلمانية كانت تعمل على تبرئة النظام من الانتهاكات المستمرة التي يمارسها وتشيد بخطواته الإصلاحية والتي لا نرى لها اثرا سوى المزيد من الاستبداد وسياسة التمييز والتهميش والاضطهاد.

واننا نؤكد هنا ان مصلحة بريطانيا على المدى الطويل هي في استثمارها في دعم قضايا الشعوب ومساعدتها لنيل نصيبها من الديمقراطية الحقيقية وان هذا الاتجاه هو من صميم المصلحة البريطانية ،اننا نجدد الدعوة الى الحكومة البريطانية الى اتخاذ موقف إيجابي يشجع ويدعم التحول الديمقراطي وفقا لمواثيق الأمم المتحدة والمرجعيات الحقوقية الدولية كما ننوه هنا الى ان المشاريع التي دعمتها بريطانيا في البحرين من اجل الإصلاح المزعوم مثل مؤسسات التظلمات وإصلاح السجون لم تحسن الأوضاع بل زادتها سوءا واتخذتها السلطات البحرينية كغطاء سياسي واعلامي لجرائمها . إن الحكومة البريطانية أمام خيارات عديدة في شأن أعادة النظر في علاقتها مع البحريني وأن الخيار الأمثل المتوافق مع دور بريطانيا دوليا هو الانفتاح أكثر على قوى المعارضة وتبني

مطالب شعبنا والاخذ بعين الاعتبار مصالح الشعبيين أساسا والضغط على النظام للاستجابة لمطالب التحول الديمقراطي فلا يسع بريطانيا أن تصبح حليفا للدكتاتوريات والاستبداد بقدر ما سيكون جيدا أن تكون بريطانيا في مقدمة الدول المدافعة عن الديمقراطية والإصلاح السياسي الحقيقي وحقوق الانسان.

وختاما

إن المعارضة في بريطانيا تعبر عن رفضها المطلق لكل ما من شأنه تهديد الأمن والسلم في المنطقة كما ترفض أن تكون الشعوب ضحية لأي حروب بالوكالة سواء كانت حروبا سياسية أو عسكرية. كما تعبر عن قناعتها بأن الحل الأمثل والاجدر بالاتباع هو العمل سوية على بناء ديمقراطيات راسخة وحقيقة بدلا من الأنظمة المترهلة والمجنونة والتي تتصرف وكأنها مالكة للإنسان والأرض دون أي اعتبار لمرجعيات حقوق الإنسان الدولية وما تصبو إليه الدول المتقدمة من حماية مقدرات شعوبها وحماية حقوقهم السياسية والاقتصادية كما جاء في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا

١٧ ديسمبر ٢٠١٧